

المحاضرة الثامنة: دراسة حالة

الجغرافيا السياسية دراسة حالة حوض النيل

نهر النيل هو أطول أنهار العالم حيث يبلغ طوله 6650 كم، ويمتد من دائرة العرض 4 درجة جنوباً إلى 32 درجة شمالاً، ويغطي حوض النيل مساحة 3,4 مليون كم² في 11 دول أفريقية هي من المنبع إلى المصب: تنزانيا - الكونغو الديمقراطية - أوغندا - كينيا - بورندي - رواندا - إثيوبيا - إرتريا - جنوب السودان - شمال السودان - مصر، ورغم ذلك فإن تصرفه عند أسوان من أقل التصرفات النهرية (84 مليار م³ فقط) علي مستوي العالم. يشكل حوض النيل تنوعاً جغرافياً فريداً، بدءاً من المرتفعات المطيرة في الجنوب حتي وصوله إلي سهول صحراوية فسيحة في أقصى الشمال، وهو النهر الوحيد الذي يجري من الجنوب إلي الشمال. وينبع نهر النيل من مصدرين رئيسيين هما :

- أ- هضبة البحيرات الاستوائية والتي تشارك بحوالي 13 مليار م³ (15% من إيراد نهر النيل عند أسوان)، تشمل بحيرات فيكتوريا - كيوجا - إدوارد - جورج - ألبرت.
- ب- الهضبة الإثيوبية والتي تشارك بحوالي 71 مليار م³ عند أسوان (85% من إيراد نهر النيل، (Wu and Whittington, 2006) من خلال ثلاث أنهار رئيسية : النيل الأزرق (نهر أباي في إثيوبيا، 50 مليار م³) ونهر السوبات (بارو-أكوبو في إثيوبيا، 11 مليار م³) ونهر عطبرة (تاكيزي في إثيوبيا، 10 مليار م³).

أولاً: الأهمية الجيوبولوتيكية لدول حوض النيل

تعد مياه النيل ثروة مشتركة لدول الحوض جميعاً، يحق لها الانتفاع بها على جميع الأوجه، بقدر ما أقرته الاتفاقيات السابقة على الاستقلال، والاتفاقيات التالية التي تستند إلى قواعد القانون الدولي المنظم لقواعد استخدام الأنهار الدولية والعبارة للحدود في غير الأغراض الملاحية.

وهي قد وضعت معايير قانونية لضبط الاستخدام لكافة لأعضاء الحوض النهري

كافة، وفقاً لظروف هذه الدول، مثل عدد السكان، وكمية الأمطار الساقطة على إقليم الدولة، ووجود المياه البديلة أو عدم توفرها، وكذا الحقوق المكتسبة، أي الاستخدامات السابقة لمياه النهر المستقرة لفترة طويلة.

أما فيما يخص مياه نهر النيل، فقد بدأ التنافس عليها يشتد بعدما شمل الجفاف مناطق كثيرة بدول الحوض، في الثمانينيات من القرن الماضي، ومن ثم أصبحت مشكلة العجز المائي تنذر بالخطر، وتؤدي إلى نزاعات ثنائية أو إقليمية داخل الحوض، ولهذا أصبح مشكل المياه وإدارتها يمثل جزءاً رئيساً من إستراتيجية دول حوض النيل.

إن قضية العجز المائي أصبحت هي الداعية لحدوث الصراعات على المياه في حوضيه الشرقي والجنوبي، سواء من العوامل الداخلية، أو من أدوار القوى الخارجية التي تدفع هذه الدول للصراع فيما بينها. إذ إن المياه هي العنصر الأساس لتحقيق الأمن الغذائي للشعوب، وتحقيق المطامح الاقتصادية.

ارتبطت عناصر الأمن القومي الإستراتيجية بالعناصر الجيوبولوتيكية التي تركز على مطالب الدولة، من حيث المساحة لتحقيق اكتفائها الذاتي، ونضالها من أجل مجالها الحيوي، وفكرة صراعها على حدودها السياسية، وبقائها أو فنائها. وتعد عوامل السياسة الجغرافية وسياسة الحدود من أهم العوامل المؤثرة إيجاباً وسلباً على علاقات الدول، وذلك لتأثيرها المباشر في صياغة العلاقات السياسية الخارجية وتحديد طبيعتها، إقليمياً وعالمياً. أما البعد الجغرافي فإنه يحدد أهمية البعد الاقتصادي ودوره.

إن أمن منابع النيل أمر مهم لقضايا الأمن القومي لدول الحوض، على ضوء ما تموج به هذه الدول من مشكلات ومتغيرات سياسية تفرض نفسها على تشابك أمنها القومي. كما أن هناك اعتبارات متنوعة تؤكد تفاعل الأمن القومي لهذه الدول، ناتجة عن خصائص مواقعها الجغرافية، ومهدداتها الجيوبولوتيكية، وإمكاناتها المائية، وأراضيها الزراعية، وباقي ثرواتها.

1. حوض النيل من المنظور الجيوبولوتيكى

أ. الجغرافيا السياسية لدول حوض النيل

تتكون المنطقة الجغرافية السياسية لدول حوض النيل من إحدى عشرة دول مستقلة، لكل منها كيانه السياسي وصفاتها المميزة، من حيث الإنتاج والاستهلاك، وترتبط هذه الدول ارتباطاً وثيقاً بالظروف الطبيعية والجغرافية والمناخية، كما تتأثر بمياه النيل.

وتمثل دول حوض النيل 18% من دول القارة الأفريقية. ويحتل حوض نهر النيل حوالي 2.9 مليون كم²، تمثل 10% من مساحة القارة، ويتكون حوض النيل من إحدى عشرة دولة، هي: أوغندا . كينيا . تنزانيا . رواندا . بوروندي . الكونغو الديمقراطية . إثيوبيا . إريتريا . السودان . جنوب السودان . وتعد مصر والسودان دولتي مصب لتشابه الظروف والحاجات المائية، ولأنهما دولتا المجرى الأخير لنهر النيل. أما باقي دول الحوض فتتقسم إلى دول الحوض الشرقي ودول الحوض الجنوبي، وتعد دول الحوضين دول المنابع، سواء في الهضبة الإثيوبية أو هضبة البحيرات العظمى.

شكل يوضح حصص دول حوض النيل من المياه

الدولة	نسبة الاعتماد على نهر النيل في تأمين الاحتياجات المائية
مصر	96.4
رواندا	15.4
السودان	11.9
كينيا	6.6
بوروندي	2.8
إثيوبيا	2
تنزانيا	1.3
أوغندا	0.3
الكونغو الديمقراطية	0.08

Source World Bank ,World Development Indicators,2007,PP.14-17

ب. منابع مياه هضبة البحيرات الاستوائية العظمى

تُعد كل من أوغندا، وكينيا، وتنزانيا، ورواندا، وبوروندي، والكونغو الديمقراطية، من دول الهضبة الإستوائية. وتتكون مصادر مياه الهضبة الاستوائية من بحيرات: فيكتوريا . ألبرت . كيوجا . إدوارد . جورج . كيفو، وأنهار: نيل ألبرت - نهر السملكي - نهر كاجيرا، الذي يغذي بحيرة فيكتوريا بحوالي ستة مليارات م³. وتعد منطقة البحيرات العظمى من أغزر مناطق حوض النيل أمطاراً، وتبلغ 1280 مم في المتوسط في العام. فالمصدر الرئيس للنيل هو بحيرة فيكتوريا، التي يبلغ حجمها 3000 مليار م³، وارتفاع منسوبها 1134 م، ومخرجها هو نيل فيكتوريا (بالقرب من جنجا)، ويصل إيرادها السنوي 114 مليار م³، يأتي منها 98 مليار م³ من الأمطار، و16 مليار م³ من روافدها، وهي تقع داخل الحدود السياسية لكل من أوغندا وكينيا وتنزانيا.

وتفقد البحيرة 81% من إيرادها سنوياً بسبب البخر، ويصل تصرفها إلى بحيرة كيوجا 21.5 مليار م³، وتمر إلى بحيرة ألبرت، بالإضافة إلى 3.6 مليار م³ من نهر السملكي، و6.3 مليار م³ من روافدها الأخرى ومن بحيرة ألبرت، يخرج نيلها حتى نمولي، ثم يبدأ بحر الجبل الذي يصل تصرفه 30 مليار م³، ثم يجتاز منطقة السدود التي يُفقد فيها 15 مليار م³ ليصب في النيل الأبيض عند ملكال.

وتعد البحيرات الاستوائية هي مصدر المياه الدائم. وعلى الرغم من ضآلة كمية إيراداتها طوال العام، التي تمثل 16% من إيراد النيل، إلا أنها مستمرة ومستقرة طوال العام، وتعد المصدر الرئيس في فترة الجفاف التي تتعدم فيها الأمطار الإثيوبية.

ج. منابع الهضبة الإثيوبية

تُعرف هذه المنابع بالموارد الموسمية لتساقط أمطارها، في الفترة من مايو حتى ديسمبر، وتبلغ متوسط كمية أمطارها 1200 مم، وتعادل إيراداتها حوالي 84% من جملة إيرادات منابع النيل، ومن أنهارها السوبات ورافديه نهر البارو، والبيور،

والأول يمد السوبات بحوالي 13.3 مليار م³، والثاني يمد بحوالي 8.2 مليار م³، بالإضافة إلى 1.5 مليار م³ من جبال الأمتونج، وتصبح جملة إيراداته 23 مليار م³، يُفقد منها في نهر السوبات وروافده سبعة مليارات م³ في خور مشار، فيبلغ صافي إيراده 16 مليار م³، يفقد منها أثناء جريانه 2.5 مليار م³، ليصبح تصرفه في النيل الأبيض عند ملكال 13.5 مليار م³.

يستمد النيل الأزرق مياهه من بحيرة تانا بإثيوبيا، وتبلغ مساحتها ثلاثة آلاف كم²، وتصرفها عند مخرجها 3.8 مليار م³. وتصب في النيل الأزرق عدة روافد، بحيث يصل تصرفه عند الرصيرص 50 مليار م³. ويلتقي النيل الأزرق برافديه، نهري الدندر والرهد، ويمده الأول بحوالي ثلاثة مليارات م³، ويمده الثاني بنحو مليار م³، فيصبح تصرفه 54 مليار م³، يفقد منها حوالي ستة مليارات م³ نتيجة البحر، ويبلغ متوسط إيراده 48 م³. وبعد التقاء النيلين الأزرق والأبيض عند الخرطوم، يتكون نهر النيل يغذيه نهر عطبرة بحوالي 12.5 مليار م³.

2. المياه جيوبولوتيكياً

تُعد الموارد الطبيعية، وفي مقدمتها المياه، المحرك الرئيس داخل أي دولة لأنشطتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وعلى هذا فمياه النيل ثروة إقليمية مشتركة لكل دول الحوض، أُقرت حصصها في الاتفاقيات التي أيدها القانون الدولي.

ازدادت الأهمية الجيوبولوتيكية للمياه اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، وسادت نظرة إستراتيجية أن الأعوام القادمة ستشهد صراعاً على المياه في منابع النيل الاستوائية بالبحيرات العظمى، والذي يدل على ذلك الصراعات الإقليمية بين قبائل الهوتو والتوتسي التي امتدت لتشمل الكونغو الديمقراطية وأوغندا ورواندا وبوروندي، تؤيدها وتساندها الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، لتحقيق أهدافها الإستراتيجية في منابع النيل. كما تحاول الولايات المتحدة الأمريكية التدخل في السودان لإسقاط النظام السياسي، كما لعبت دوراً في فصل الجنوب. إن الحرب القادمة ستكون من أجل المياه في منطقة حوض النيل بسبب النقص العالمي في المياه، وزيادة عدد السكان،

بالإضافة إلى عامل الجفاف المتزايد نتيجة التغيرات المناخية.

3. تأثير الحاجة إلى المياه

إن زيادة استهلاك المياه نتيجة الزيادة السكانية، مع نقص الموارد المائية، والاستهلاك غير المرشد، سوف يصيب اقتصاديات دول الحوض بضربات موجعة، حيث إن معظمها يعتمد على القطاع الزراعي، ما قد يؤدي لفشل الوفاء بالمتطلبات الغذائية لدول الحوض.

هذا إضافة إلى ما تخلقه الأزمات الاقتصادية من تداعيات اجتماعية وسياسية، تتمثل في حالة عدم الاستقرار، والتبعية الاقتصادية والسياسية. أما على الجانب البيئي فإن نقص المياه والجفاف يؤدي إلى تدهور الغطاء النباتي، وما يتبعه من انجراف التربة والتصحر.

ثانياً: الأهمية الإستراتيجية لدول حوض النيل

1. أهمية منطقة حوض النيل

تضم منطقة حوض النيل عدة وحدات سياسية، تبلغ إحدى عشرة دولة، وعدة أقاليم مناخية ونباتية. كما تختلف في أنحائها السلالات والحضارات واللغات والأديان، ويربطها جميعاً مشاطأتها لنهر النيل، الذي يبلغ طوله 6670 كم، ويقطع نحو 35 درجة عرض، من 30° - 3° جنوباً إلى 36° - 31° شمالاً، ويضم ستة أقاليم مختلفة هي: الاستوائي . شبه الاستوائي . الموسمي . الحار . المداري . المعتدل (مناخ البحر المتوسط). وهذا التعدد في الأقاليم المناخية يحقق تنوعاً في المحاصيل وأنماط الزراعة، ما يمكن معه، لو خلصت النوايا، تحقيق الأمن الغذائي لسكان الحوض كافة، ومن ثم تقليل التبعية الاقتصادية والسياسية، والاعتماد على القوى الخارجية التي بلا شك تقاوم فكرة التكامل، بل محاولة ذلك، بين دول حوض النيل، تنفيذاً لمصالحها الاقتصادية وأجندتها السياسية، التي تدعو إلى انكفاء الوحدات السياسية للداخل ما يقلل من فرص التعاون الإقليمي.

تطل بعض دول الحوض على الساحل الغربي للبحر الأحمر، فتبلغ طول السواحل الإريتيرية حوالي 435 كم، وتملك 126 جزيرة داخله. بينما تبلغ الشواطئ السودانية حوالي 309 كم طولاً، أما مصر فيبلغ طول شواطئها على البحر الأحمر 898 كم. في حين تطل مصر فقط على البحر المتوسط، كما تطل كل من كينيا وتنزانيا على المحيط الهندي من ناحية الغرب.

ويمكن تصنيف دول حوض النيل الإحدى عشرة سياسياً على النحو التالي:

أ. دول تقع معظم أراضيها أو كلها داخل حوض النيل، وهي: مصر، والسودان، وجنوب السودان، وأوغندا، ورواندا، وبوروندي، وإثيوبيا.

ب. دول تقع مساحات محدودة من أراضيها داخل الحوض، وهي: كينيا، وتنزانيا، والكونغو الديمقراطية، وإريتريا.

2. توجهات الإستراتيجية القومية لدول حوض النيل

يمثل اتجاه حوض النيل أحد الاتجاهات الإستراتيجية المهمة التي تلبى متطلبات الأمن الإقليمي لدول الحوض كافة، وكذا الأمن القومي لكل دولة من دوله، لما يتضمنه هذا الاتجاه في أحد أبعاده الرئيسية، وهو الأمن المائي. بالإضافة إلى الاهتمامات الأمنية الأخرى التي تهتم هذه الدول وتحقق حاجاتها الفعلية، وحجم حدود مصالحتها المتبادلة، بالإضافة إلى مواقفها من الصراعات والقضايا الإقليمية.

أ. توجهات الإستراتيجية السياسية.

تعيش معظم دول الحوض صراعات داخلية ونزاعات إقليمية، لهذا فإن أنظمة هذه الدول تسعى لتأمين بقاء النظام، كما أن المعارضة في معظم دول الحوض، سواء كانت مسلحة أو غير مسلحة، تحظى بتأييد دول الجوار الإقليمي المتبادل فيما بينها. ويلاحظ ذلك في مثالي هضبة البحيرات الاستوائية، حيث تنتقل المعارضة، سواء كانت مسلحة أو غير مسلحة بين دول الإقليم وتلقى الرعاية

والتأييد من أنظمة في مقابل أنظمة أخرى. وكذلك في الحوض الشرقي، حيث تحظى المعارضة ببعض دول القرن الأفريقي بتأييد النظام الإثيوبي، وقد تتعدى ذلك لتحظى بالتأييد الكيني (حالة الصومال على سبيل المثال).

إن قضايا الصراعات فيما بين دول حوض النيل تعكس طبيعة متشابكة ومتداخلة، بحيث يصعب فصل تأثير قضية عن أخرى. ومعظم دول الحوض تعيش في توتر سياسي داخلي، قد تصل لصراعات عرقية في ظل حكم يعتمد على ديموقراطيات هشّة تمثل واجهة لتلقي المساعدات الاقتصادية من الدول والمؤسسات المانحة.

ونتيجة التقسيم الاستعماري للحدود، الذي لم يراعِ الانتشار القبلي في أكثر من دولة نتيجة التقسيم الحدودي القائم على غير دراسة حقيقية واعية، تُعد مشكلة الهوية المزدوجة أو المتعددة التي تمر بها بعض دول حوض النيل، وبصفة خاصة دول الهضبة الاستوائية وشمالها، أحد الأسباب الرئيسة التي تؤثر على علاقات هذه الدول ببعضها، بل وتؤثر أيضاً على توجهها السياسي. ويظهر ذلك في صراعات رواندا وبوروندي، وصراعات السودان قبل الانفصال مع إقليمه الجنوبي، وكذا صراعات السودان مع أوغندا في دعم كل طرف لتيارات المعارضة للطرف الآخر، وكذا تدخل أوغندا في الكونغو الديموقراطية الذي وصل إلى حد التدخل العسكري.

ب. توجهات الإستراتيجية الاقتصادية

(1) ضعف البنية الأساسية لدول حوض النيل انعكس على ضعف البنية الاقتصادية لها، ما أدى إلى عدم تمكن معظم دول الحوض من تطوير اقتصادها لتحقيق الرفاه لشعوبها، كما أدى الضعف الاقتصادي إلى اعتمادها خارجياً على المنح والقروض، التي زادت من تبعيتها السياسية وأثر على علاقاتها بدول الجوار الإقليمي.

(2) ضعف التبادل التجاري بين دول الحوض فيما بينها، حيث إنها جميعاً تعتمد على تصدير المواد الخام دون المصنعة، ما أدى بدوره إلى ضعف التبادل التجاري بينها واعتمادها على الأسواق الخارجية، وخاصة الأوروبية منها، ما خلق حالة من التنافس البيئي لصالح الدول الأجنبية.

(3) التبعية الاقتصادية لدول الحوض للدول الغربية، إما بحكم أنها كانت من دول الاستعمار القديم الذي ربط عملة هذه الدول بعملته، مثل استعمال الفرنك الفرنسي إلى فترة قريبة في الدول الأفريقية الفرانكفونية، حتى بعد استقلالها على سبيل المثال، أو الاعتماد على سوق دول أوروبية معينة لتصدير المواد الخام والمواد التعدينية فقط، مما جعلها غير قادرة على تحقيق مشروعات طموح للتصنيع أو إقامة نهضة تكنولوجية.

(4) تشكل مشاكل النزوح واللاجئين الناجمة عن الصراعات العرقية والإثنية، والممارسات الحكومية الخاطئة لإدارة النزاعات وحلها، تمثل عبئاً اقتصادياً على هذه الدول، وهي في الأصل ذات اقتصاديات ضعيفة أو منهكة، في ظل اعتمادها على المساعدات، مع ضعف الاستثمارات الأجنبية فيها.

ج. توجهات الإستراتيجية المائية

تختلف التوجهات الحالية للإستراتيجية المائية لدول الحوض، وهناك عدة رؤى، منها:

(1) رؤية التعاون البيئي

استمرت منذ فترة الاستقلال حتى فترة قريبة، توحدت فيها الرؤى للإستراتيجية المائية من خلال عدة مشروعات قامت خلال فترات زمنية، دعت إلى التعاون من خلال عدة مشروعات، مثل:

(أ) الهيدروميث: الذي بدأ مشاوراته عام 1961، من خلال مشروع الدراسات

الهيدرولوجية لحوض البحيرات الاستوائية، وكان من المنتظر إقامة المثل له للهضبة الإثيوبية، ولكن لم تتواصل المحاولات الرامية لاستكمال المشروع لاختلاف توجهات بعض دول الحوض.

(ب) **الإندوجو**: الذي أنشئ عام 1983، وهو تجمع دول حوض النيل المعروف باسم "الأخوة"، إطاراً للتعاون والتنسيق.

(ج) **التيكونيل**: الذي أنشئ عام 1992، لجنة للتعاون الفني للتنمية وحماية البيئة في حوض النيل، والذي تضمن 22 مشروعاً لحوض النيل بصفة عامة، ولحوضيه الشرقي والجنوبي في إطار خمسة مجالات رئيسة للتنمية.

(2) الرؤية أو التوجه الفردي

القائم على وجهة نظر بعض الدول في هدم الأطر القانونية القديمة، التي تمت إقامتها خلال الحقبة الاستعمارية، بحجة عدم قدرتها على اتخاذ قرارها في توقيت عقد هذه الاتفاقية لأنها لم تكن كاملة السيادة، وترى ضرورة قيام تعاون إيطاري جديد، وهذا ما ظهر في التوقيع المنفرد على اتفاقية عنيتيبي من ست دول من دول المنابع في مواجهة مصر والسودان دولتي مصب، وهما تدافعان عن مصالحهما وحقوقهما المكتسبة طبقاً لقواعد القانون الدولي والأعراف الدولية المستقرة.

(3) رؤية الإطار الجماعي

وهي تعني حدوث تقارب واتفاق كامل في التوجهات الإستراتيجية لتحقيق التعاون في إطار جماعي لكل دول الحوض، في منظومة للتعاون الواقعي لصالح جميع الأطراف في حوض النيل، لتعظيم الاستفادة من موارد النيل والاستغلال الأمثل للموارد الحالية، وتقليل الفوائد لزيادة موارد جميع دول الحوض، مع تقسيمها في إطار عادل يحقق العدالة ويراعي المبادئ الأساسية في التقسيم، التي أقرتها قواعد الاستخدام المنصف والعادل لمياه الأنهار

الدولية.

د. توجهات الإستراتيجية الثقافية والاجتماعية

إن النظم السياسية في معظم دول حوض النيل تعاني من صراعات داخلية، جعلت هذه النظم لا تركز على التنمية الاجتماعية والثقافية، ولهذا فإن توجهات الدول تركز على تحقيق الولاء السياسي بحكم عدم مقدرتها على تنمية المجتمع ثقافياً واجتماعياً. ورغم ذلك فإننا نجد هذه المجتمعات يعلو فيها الولاء القبلي عن الولاء الوطني، وينتج عن ذلك أن دوائر اهتمام دول حوض النيل على الصعيد الثقافي والاجتماعي لا توجد بينها رابطة إستراتيجية حقيقية تؤدي إلى تجمع هذه الدول بدلاً من تفككها، وتركها للأطراف الخارجية الفاعلة القادرة على ملء هذا الفراغ.

وما يدل على ذلك نجد أن السياسة الأمريكية في القرن الأفريقي تجاوزت حدوده الجغرافية والسياسية لتشمل معه معظم منطقة هضبة البحيرات فيما يُعرف بمنطقة القرن الأفريقي الكبير، وتلاقت السياسة الأمريكية العسكرية مع السياسة الأمريكية الاجتماعية والثقافية لتحقيق المصالح وتميئتها، المصالح القائمة على الهيمنة والسيطرة على النظم السياسية والقرارات القومية، ما أدى إلى زيادة التناظر بين دول حوض الحوض وليس تجمعها.

المصادر:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/SraaHwdNil/sec02.doc_cvt.htm

صخري محمد، قراءة في تحديات تحقيق الأمن المائي العربي دراسة حالة - حوض نهر النيل، نقلا عن:

<https://www.politics-dz.com>

هالة السيد الهلالي، الأمن المائي المصري: دراسة في التهديدات والمخاطر وآليات المواجهة " سد النهضة نموذجاً"، نقلا

عن:

https://jpsa.journals.ekb.eg/article_87147.html

